انعكاس اقتصاد الظل(الاقتصاد الخفيّ) على السياسات الاقتصاديّة الماليّة والاجتماعيّة للدولة.

الياس نصر(*)

المقدّمــة

تَنتُج الأزمات الاقتصاديّة عن عدة عوامل منها ما هو داخليّ يعود إلى كيفيّة إدارة الدولة لمواردها ومنها ما هو خارجيّ يتعلّق بعلاقات الدولة الإقليميّة والدوليّة. وتتسبّب هذه الأزمات بحالات من عدم الاستقرار وتسارع التدهور الاقتصاديّ الذي يتجلّى بانخفاض الإنتاج، وإفلاس الشركات والأفراد، وارتفاع معدّلات البطالة، والإضرار بعلاقات الإنتاج القائمة، وانهيار في سوق الأسهم، وأزمة صرف للعملة، وبالتالي انخفاض مستويات المعيشة للسكّان، وانخفاض الناتج القوميّ الإجماليّ للدولة، وقد تقتصر الأزمة الاقتصاديّة على قطاع البنوك فقط، أو قد تشمل القطاعات الاقتصاديّة بأكملها. ومن الأسباب الداخليّة للأزمات الاقتصاديّة ظاهرة اقتصاد الظل او الاقتصاد الخفيّ الذي ينمو في الخفاء ويتسبّب بهدر أموال طائلة من خزينة الدولة.

يعتبر الاقتصاد الخفيّ ظاهرة اقتصاديّة واجتماعيّة وسياسيّة، تعاني منها وبدرجات متفاوتة كلّ أنواع الاقتصاديّات في العالم، حيث إن أيّ اقتصاد فى العالم له مكوّنان رئيسان، أحدهما الاقتصاد الظاهر والمعلن وهو اقتصاد قابل للقياس، ويمكن الحصول على إحصاءات دقيقة عنه، ومن خلال معطياته تعدّ السياسات الاقتصاديّة الكليّة لإدارة الاقتصاد القوميّ ككلّ، فى حين أن الاقتصاد الخفيّ يمثّل المكوّن الثاني ويصعب الحصول على إحصاءات دقيقة عنه. ويشكّل هذا النوع نسبة لا يستهان بها من الناتج المحليّ الإجماليّ، وفي بعض الأحيان ينمو هذا الاقتصاد بمعدّلات تفوق معدّلات نمو الاقتصاد الرسميّ. وتتمثّل مشكلة الدراسة في أن وجود اقتصاد خفيّ كبير يسبّب صعوبات شديدة لصنّاع السياسات الاقتصاديّة لأن المؤشّرات الاقتصاديّة ستكون فى هذه الحالة مضلّلة ولا يعوّل عليها، وقد يعمل بشكل

(*) طالب دكتوراه– جامعة بيروت العربية.

معاكس لتوجهات السياسة الاقتصاديّة وأهدافها، ويؤدّي إلى انحراف النتائج المتحقّقة جراء السياسة الاقتصاديّة، وقد تفشل فى تحقيق الهدف المنوط بها، ومالم يتم التحرّك السريع لمكافحته فإن وجود عوامل عديدة مغرية للدخول فى تلك الأنشطة ستوفر حافزاً قويّاً للمشاركة فيه على حساب الاقتصاد الرسميّ، وعلى صانعي السياسات الاقتصاديّة أن يشعروا بالقلق إزاء تنامى هذه الظاهرة[١].

تهدف هذه الدراسة إلى الإطلاع على التجارب الدوليّة فيما يتعلق بطرق قياس الاقتصاد الخفىّ وأساليب مواجهته، واستخلاص الدروس التي يمكن أن تستفيد منها الدول النامية بصفة عامة. نمو حجم الاقتصاد غير الرسميّ يرجع إلى عدة أسباب أهمها: العبء الضريبيّ وكثرة اللوائح والقوانين المنظمة لممارسة الأنشطة وتعقّدها والتدخّل الحكوميّ في الأسواق المختلفة، وتدنّي مستويات الأجور وانخفاض مستوى المعيشة، وهي أمور تعتبر بمثابة أرض خصبة لنمو الأنشطة غير الرسميّة وانتشارها.

لذلك سنعمد في هذا البحث إلى الكشف عن مفهوم الاقتصاد الخفيّ وبيان أشكاله، ومجالاته وانعكاساته على السياسات الاقتصاديّة والماليّة والاجتماعيّة للدولة .

القسم الأول تعريف الاقتصاد الخفيّ وأشكاله

قالت مجموعة البنك الدولي إن نسبة كبيرة للغاية من العمالة والشركات تعمل خارج مجال الاقتصاد الرسميّ الذي تقوم الحكومات بضبطه في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، وهو تحدٍّ من المُرجّح أن يشكّل عائقاً أمام التعافي في هذه الاقتصادات ما لم تعتمد الحكومات مجموعةً شاملةً من السياسات لمعالجة أوجه القصور التي تعتري الاقتصاد غير الرسميّ[٢].

الاقتصاد الخفيّ هو من الظواهر الخطيرة التي تأخذ أشكالاً مختلفة منها التهرّب الضريبيّ وعدم دفع الرسوم، وتهريب الأمول إلى الخارج باستخدام الوسائل الاحتياليّة، والالتفاف على الأنظمة والقوانين، والتي تتسبّب بإفشال سياسات الاستقرار الاقتصاديّ، وارتفاع معدلات البطالة وإضعاف الكفاءة الاقتصاديّة، وتراجع مستويات التنمية الاقتصاديّة، وانخفاض الإيرادات العامة للدولة وإلى خلل في توزيع الموارد بين المواطنين، ورواج والمنافسة غير المشروعة وزيادة حالات الغش التجاريّ. كما أن الاقتصاد الخفيّ يسهم في تزايد أعداد العمالة الوافدة، ومزاحمة المواطنين في أعمالهم بصورة غير مشروعة، وعادة تتنامى هذه الظاهرة بالتزامن مع التوسّع في النشاط الاقتصاديّ والتجاريّ والخدماتيّ، واتساع النطاق العمرانيّ. فما هو الاقتصاد الخفيّ وكيف تتمظهر أشكاله؟

أولا: تعريف الاقتصاد الخفيّ ومميّزاته

وردت عدّة تعريفات للاقتصاد الخفيّ حيث أجمع الباحثون على تعدّد أسبابه، وتنوّع أنشطته، واتساع نطاقه، واختلاف معالمه، بحيث يتعذّر تحديد مفهومه بدقة، لذلك تعدّدت التعاريف التي شملته. فكيف يعرّف الاقتصاد الخفيّ وما هي مميّزاته؟

(١) سلمان، حيان أحمد، مجلة الاقتصاد والنقل، عدد/٧ /تموز، ٢٠٠٧، الاقتصاد الخفي ما زال خارج الخطة والتغطية، صفحة ٦٤-٦٥.

(٢) https://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/2021/05/11/widespread-informality-likely-to-slow-recovery-from-covid-19-in-developing-economies

أ – تعريف الاقتصاد الخفيّ

هناك نوعان من الاقتصاد الخفيّ نلخصهما في الآتي:

أولاً :اقتصاد خفي مشروع: يشمل الأفراد والمنظّمات التي تنتج سلعاً وخدمات، وهي غير مسجّلة رسميّاً ولا تحمل تراخيص للنشاط التجاريّ الذي تمارسه بعيداً عن أعين الدولة مثل المناطق العشوائيّة أو الشوارع الخفيّة.

ثانياً :اقتصاد خفيّ غير مشروع:

يمثّل الأفراد والمنظّمات غير المخالفة للقانون، وتحصل على دخل غير مشروع مثل تهريب السلع وغسيل الأموال وتجارة المخدرات والرشاوى لتسهيل الأعمال غير القانونيّة.

وردت عدة تعريفات للاقتصاد الخفيّ يمكن إيجازها فيما يأتي:

١ – الاقتصاد الخفيّ هو كافة الأنشطة المولدة للمداخيل التي لا تسجّل ضمن الإحصاءات الرسميّة للدولة، حيث يعمد أصحاب هذه المداخيل إلى إخفاءها تهرباً من الضريبة عن هذه الأنشطة، أو لأن هذه الأنشطة مخالفة للنظام القانونيّ السائد في البلاد(٣)

٢ – الاقتصاد الخفيّ مجموعة من المعاملات والأنشطة الخفيّة غير الظاهرة وغير المحسوبة في الحسابات الاقتصاديّة القوميّة، وغير المسجلة سواء كانت مشروعة أو غيرمشروعة.

٣ – الاقتصاد الخفيّ: مجموعة أو سلسلة من النشاطات اللاشرعيّة تنشأ على هامش الاقتصاد الرسميّ، تمارس من طرف أفراد أو جماعات محترفة الميدان، هدفها الأساس الربح السهل والسريع(٤).

٤ – كافة الأنشطة المولدة للدخل التي لا تسجّل ضمن حسابات الناتج المحليّ الإجماليّ، لتعمّد إخفائها أو التهرّب من الالتزامات القانونيّة المرتبطة بالكشف عنها، أو لأنّها مخالفة للنظام القانونيّ السائد(٥).

٥ – وعرفه **فيلب سميث** بأنه السلع والخدمات القانونيّة وغير القانونيّة القائمة على أساس السوق أو غير السوق، والتي استبعدت عن قصد أو عن غير قصد من تقديرات الناتج المحليّ الإجماليّ(٦).

٦ – عرفه فريدريك شنايدر بأنه يساهم في الأنشطة الاقتصاديّة كلها التي تُدرج في الدخل القوميّ من حيث قواعد القيمة المضافة، والتي ينبغي أن تخضع للمحاسبة الوطنيّة . إنّه مجموعة الأنشطة الاقتصاديّة غير المعلنة، التي يقوم بها أفراد أو جماعات لها قدرة تنافسيّة، عبر مؤسّسات صغيرة الحجم، تقدّم سلعاً وخدمات ولا تدخل في الحسابات القوميّة للدولة، سواء كانت تلك الأنشطة الاقتصاديّة مشروعة كالمهن الحرفيّة، أم غير مشروعة كتجارة المخدرات، وجميعها أنشطة تتولّد عنها مداخيل حقيقيّة أو ضمنيّة لا تخضع لرقابة السلطات الاقتصاديّة (٧).

ب – مميّزات الاقتصاد الخفيّ:

في الاقتصادات التي تشكل فيها أنشطة

(٣) احمد المبروك ابولسين، الاقتصاد الخفي ماهيته وطرق تقديره و آثاره، مجلة الاقتصاد و العلوم السياسية جامعة الفاتح، العدد ٥، ٢٠٢٢، ٣.

(٤) علي، بودلال، إشكالية الاقتصاد غير الرسمي، ملتقى الاقتصاد الج ازئري لألفية الثالثة، ٢٠١٤، جامعة البليدة، الجزائر، ص١٦٧.

(٥) زينب قرفي، الاقتصاد الخفي وأثره على التنمية، ماجستير، جامعة العربي، الجزائر، ٢٠١٤، ص١٠.

(٦) Philip Smith, (1334), Assessing the Size of the Underground Economy,.p4.

(٧) فريديريك شنايدر، دومينيك إنستي :الاختباء وراء الظلال، "نمو الاقتصاد الخفي"، سلسلة قضايا اقتصادية، العدد ٠٢ =

الاقتصاد غير الرسميّ نسبة كبيرة، فإن الموارد التي تخصّصها الحكومة لمكافحة حالة الركود العميق ودعم التعافي اللاحق تكون أقلّ ممّا هي عليه في الاقتصادات الأخرى. إذ بلغ مجموع الإيرادات الحكوميّة في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، التي يشكّل فيها الاقتصاد غير الرسميّ نسبة أكبر من المتوسط، نحو ٢٠٪ من إجماليّ الناتج المحليّ، أي أقل بنسبة ٥ إلى ١٢ نقطة مئويّة من مستواها في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية الأخرى. كما انخفضت النفقات الحكوميّة بنسبة تصل إلى ١٠ نقاط مئويّة من إجماليّ الناتج المحليّ. وبالمثل، تعاني قدرة البنوك المركزيّة على مساندة الاقتصادات من القيود من جراء النظم الماليّة غير المتطوّرة المرتبطة بتضخّم الاقتصاد غير الرسميّ.

يتميّز الاقتصاد الخفيّ بعدّة خصائص أبرزها:

١ – صعوبة ضبط حدوده، لوجود عدة عقبات أمام التعرّف الدقيق على مكوّناته وتحديد نطاقه.

٢ – تتميّز أنشطته بكونها أنشطة غير مرئيّة، ولا تخضع للرقابة الحكوميّة.

٣ – لا يعترف الاقتصاد الخفيّ بالتشريعات الصادرة من الجهات الرسميّة، ولذلك يعتمد السريّة في تعاملاته، والارتباط بأنشطة القطاع غير الرسميّ.

٤ – قد تكون أنشطة الاقتصاد الخفيّ مشروعة في ذاتها كالأنشطة الاقتصاديّة التي تنتج سلعاً وخدمات مشروعة، ولا تخالف قوانين الدولة من حيث شرعيّتها، ولكنّها تعمد بشكل خفيّ وسريّ إلى التهرّب الضريبيّ، أو غسيل الأموال، أو تجارة المخدرات والسلاح وباقي الممنوعات والمحظورات.

٥ – يعمد العاملون في الاقتصاد الخفيّ على التهرّب من كافة الاستحقاقات المترتّبة عليهم تجاه الدولة، سواء كانت رسوم، أم ضرائب، أم غرامات، أم تقديم معلومات و بيانات[٨].

ثالثاً: أسباب انتشار الاقتصاد الخفيّ

تباين حجم الاقتصاد غير الرسميّ في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية تبايناً كبيراً فيما بين المناطق والبلدان، كنسبة مئويّة من إجماليّ الناتج المحليّ، فهو أعلى ما يكون في أفريقيا جنوب الصحراء حيث بلغ ٣٦٪، ولكنّه أدنى ما يكون في اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث يبلغ ٢٢٪. وفي جنوب آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء، يعود انتشار أنشطة الاقتصاد غير الرسميّ بدرجة كبيرة إلى انخفاض رأس المال البشريّ والقطاعات الزراعيّة الكبيرة. وفي مناطق أوروبا وآسيا الوسطى، وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، والشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فقد شكّلت كثرة الأعباء التنظيميّة والضريبيّة وضعف المؤسّسات أهم العوامل الدافعة لانتشار أنشطة الاقتصاد غير الرسميّ.

ومن أبرز أسباب انتشار الاقتصاد الخفيّ:

١ – ضعف مخرجات التعليم وعدم وجود

= آذار ٢٠٢٠،صندوق النقد الدولي، واشنطن، ص١١٤،نسخة إلكترونية متاح على الموقع: الاطلاع تاريخ ٢٠٢٤/٨/٣١ http://www.imf.org/external/pubs/ft/issues/issues02/ara/issue02a.pdf.

(٨) خالد عبد الرحمن البسام، تقدير حجم الاقتصاد الخفي في المملكة العربية السعودية، مجلة التجارة والتمويل، جامعة طنطا، مصر العدد ٢، ٢٠١٣ ص٩٤.

وظائف لهم وتوجّههم للأنشطة غير الرسميّة وغير القانونية.

٢ – التهرّب من دفع التهرّب من دفع الضرائب والرسوم الحكوميّة للمصلحة الفرديّة وزيادة الدخل والأرباح.

٣ – الإفراط في التدخّل من بعض الحكومات في النشاط الاقتصاديّ بفرض النظم الإداريّة لتصبح قواعد وقوانين اقتصاديّة.

٤ – ارتفاع الضرائب والرسوم مما يدفع أصحاب النشاط للتوجه للاقتصاد الخفيّ للتغطية وزيادة الدخل والأرباح.

٥ – التستّر التجاريّ وتزايد العمالة السائبة وغير القانونيّة التي تعمل لصالحها بطرق غير نظاميّة.

٦ – المشروعات الصغيرة ودورها في استخدام النقد في المعاملات و التهرّب من الضرائب والرسوم غير المسجّلة.

٧ – ضعف الوازع الدينيّ وطمع بعض التجار في الحصول على أرباح خالية من الضرائب والرسوم.

٨ – انخفاض مستوى الدخل وزيادة معدل البطالة ونسبة الفقر يساهم في انتشاره بين ذوي الدخل المنخفض.

٩ – غياب دور بعض الحكومات في معالجة الفساد ومراقبة حركة الأسعار ونقص السلع في الأسواق والخدمات المقدمة.

١٠ – اقتصاديّات بعض الدول وسياستها في الاقتصاد المفتوح والحريّة الاقتصاديّة والسياسة الماليّة التوقعيّة واتساع رقعتها وتنوّع حدودها مع الدول المجاورة[٩].

رابعاً: أشكال الاقتصاد الخفيّ:

تختلف أشكال الاقتصاد الخفيّ من دولة إلى أخرى بسبب اختلاف واقع اقتصادات البلدان وأنظمتها المختلفة، وعلى الرغم من تزايد انتشاره، وتغطيته مجمل مجالات الأنشطة، إلّا أن صعوبة تحديد مفهومه تكمن في اشتماله على الكثير من الجوانب المختلفة والمتشابكة مع بعضها والمتعدّدة، لذلك أطلق عليه عدّة تسميات منها الاقتصاد التحتيّ، والاقتصاد الأسود، والاقتصاد غير المرئيّ، والاقتصاد المقابل، واقتصاد الباب الخلفيّ، والاقتصاد المغمور[١٠]. وتندرج بعض أشكال الاقتصاد الخفيّ في الآتي:

١ – **التستّر التجاريّ:** يعتبر التستّر التجاريّ من أبرز أشكال الاقتصاد الخفيّ ومكوّناته، لما له من تأثير على ماليّة الدولة، إذ يساهم في إفشال سياسات الاستقرار الاقتصاديّ، وتشويه المؤشّرات اللازمة لوضع السياسات الاقتصاديّة المختلفة، ومن أهمّها مؤشّرات الأسعار ومعدّلات البطالة ومعدّلات النمو الاقتصاديّ، وإضعاف الكفاءة الاقتصاديّة، والإخلال بتوزيع الموارد، والمنافسة غير المشروعة للمواطنين، وزيادة حالات الغش التجاريّ. كما أن التستّر التجاريّ بأنشطته الخفيّة يسهم في تزايد أعداد العمالة الوافدة، ومزاحمة المواطنين في أعمالهم بصورة غير مشروعة، ويتسبّب في نشوء آثار سلبيّة طائلة، خصوصاً في قطاع المنشآت الصغيرة، حيث تكثر فيها بؤر التستّر، ما يؤدّي إلى انعدام خطط التنمية، وإضعاف الأداء الاقتصاديّ للدولة، نتيجة التهرّب الضريبيّ وعدم دفع الرسوم، وهروب الأموال إلى الخارج، باستخدام الوسائل

(٩) محمد ابراهيم السقا، الاقتصاد الخفي في مصر الناشر: مكتبة النهضة المصرية، (٢٠٢٤م.)ص ١٩.

(١٠) احمد المبروك ابولسين – الاقتصاد الخفي ماهيته وطرق تقديره و آثاره – مجلة الاقتصاد و العلوم السياسية جامعة الفاتح – العدد ٥– ٠٢٢٦ص ٠٣.

الاحتياليّة، والالتفاف على القوانين والأنظمة[١١].

٢ – غسل الأموال: يتمثّل غسل الأموال في إخفاء أو تمويه مصدر العائدات التي تم الحصول عليها بطريقة غير مشروعة، بحيث يبدو أنها تأتّت من مصادر مشروعة. تعدّ عمليّات غسل الأموال من الجرائم الماليّة التي تترافق مع أنشطة الاقتصاد الخفيّ ومكوناته المتنوعة في مختلف دول العالم، ويصعب تقدير حجم الأموال التي يتمّ غسلها سنويّاً. هذه الجريمة لها مخاطر كبيرة ومتعدّدة تهدّد الأمن السياسيّ والاقتصاديّ والاجتماعيّ والأخلاقيّ للدولة، لذلك أبرمت معظم الدول الاتفاقيّات والمعاهدات الدوليّة والقوانين الداخليّة لمكافحة غسل الأموال في المجالات جميعها. وتتم عمليّات الغسل عن طريق القيام بتصدير الأموال المحصّلة بطريقة غير مشروعة أو إيداعها في مصارف دول أخرى، أو نقل إيداعها أو توظيفها أو استثمارها في أنشطة مشروعة، للإفلات بها من الضبط والمصادرة، وإظهارها في صورة أموال متحصّلة من مصادر مشروعة، واكسابها صفة المشروعيّة، وتحويلها بعد ذلك لتبدو وكأنّها استثمارات قانونيّة، واستخدامها في أنشطة مشروعة داخل الدولة وخارجها، وسواء أكان الإيداع أو التمويه أو النقل أو التحويل أو التوظيف أو الاستثمار في دول متقدمة أم في دول نامية. وعلى الرغم من التنسيق الكبير بين الأجهزة الأمنيّة في الدول لمكافحتها، إلّا أنه من المستحيل ضبط هذه العمليّات على وجه الدقّة، لعدم توافر المعلومات الكافيّة عن المتعاملين في هذا المجال، ولعدم وجود التنسيق الكافي بين الدول، وكونها تشكّل مصادر ماليّة مهمّة لأبرز المافيات والعصابات والجماعات الارهابيّة.

نقل الأموال إلى خارج البلاد بقصد غسلها في بلدان أخرى يؤدّي إلى حرمان البلاد من الأموال والأرصدة الموجودة فيها، والتي تغذّي الاقتصاد من الدخل الوطنيّ. فالدولة تعمل من خلال هذا الدخل الوطنيّ إلى المساهمة في الحدّ من البطالة، زيادة التشغيل للقوى العاملة في مختلف المجالات[١٢].

لذلك فإن عمليّات غسل الأموال لها آثار سلبيّة على الدخل الوطنيّ التي تتسبّب بانخفاضه، ونقص موارد الدولة، وزيادة العجز في ميزان المدفوعات، وارتفاع المديونيّة الخارجيّة، إذ يؤدّي تراجع معدّل الادخارات المحليّة للجوء الدول إلى الاقتراض من المؤسّسات الدوليّة، ما يضعها في عجز لناحية ميزان المدفوعات والبنوك الأجنبيّة. كما يؤثّر غسل الأموال على قيمة العملة الوطنيّة، بسبب وجود ارتباط وثيق بين تهريب الأموال خارج الدولة وغسل الأموال، حيث تحتاج عمليّات التهريب إلى تفادي الملاحقات الأمنيّة فيتم تحويل الأموال المغسولة خارج الدولة بعد استبدالها بعملات أخرى، لغرض استثمارها في الخارج أو إيداعها في البنوك الأجنبيّة، فينتج عن ذلك زيادة الطلب على العملات الأجنبيّة، ويقلّ الطلب على العملة الوطنيّة، ما يؤدّي إلى زيادة المعروض منها وبالتالي انخفاض قيمتها[١٣].

٣ – **التهرّب الضريبيّ:** تشكّل الضرائب أحد أهم الموارد الماليّة للدولة ومصدراً من

(١١) محمد محيي الدين عوض، تحديد الأموال القذرة ومدلول غسلها، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، مركز البحوث والدراسات، الطبعة الأولى، الرياض، ٢٠٠٥، ص ٧–٨.

(١٢) عدنان نجم، ظاهرة الاقتصاد الخفي وغسيل الأموال، مجلة الإدارة والاقتصاد، بغداد، العدد ٢٠١٠، ص ٩٠.

(١٣) نجم عدنان، ظاهرة الاقتصاد الخفي وغسيل الأموال، مجلة الإدارة و الاقتصاد، العراق، العدد ٨١، ص٨١.

مصادر تموين الموازنة العامة للدولة، وتسهم في تغذية الخزينة بالسيولة النقديّة، وهي أداة مهمّة لتحقيق التوازنات الاقتصاديّة، ورفع مستوى الدخل، ومعالجة التضخّم النقديّ، وتمويل البرامج الحيويّة، وتأمين الخدمات الاجتماعيّة، وتغطية العجز في ميزان المدفوعات. لذلك تعتمد الدولة في سياستها الماليّة على الواردات المتأتيّة من الضرائب، لتمويل مشاريعها الاستثمارية والخدماتيّة، وللتكيّف مع المتغيّرات الدوليّة(١٤).

وعليه يكتسب تحصيل الضرائب أهميّة بالغة باعتبارها من أهمّ الوسائل لتعزيز فرص التنمية، وتغطية الأعباء الاقتصاديّة للدولة .ورغم الدور المهمّ الذي تلعبه الضرائب في اقتصاديّات الدول كافّة، إلّا أنّ ظاهرة التهرّب الضريبيّ لا تزال منتشرة لأن دافع الضريبة يعدّها مقيّدة لحركته الاقتصاديّة، وتؤدّي إلى تقليل إيراداته الخاصة، يدفعه إلى البحث عن وسائل وأساليب احتياليّة لتفادي العبء الضريبيّ كليّاً أو جزئيّاً. ومن هنا نشأت ظاهرة التهرّب الضريبيّ الذي يعتبر من الأنشطة المندرجة تحت مظلّة الاقتصاد الخفيّ، حيث يعدّ التهرّب الضريبيّ ظاهرة من ظواهر الاقتصاد الخفيّ في العديد من الدول المتقدّمة والنامية على حدّ سواء، ويتزايد الحافز لدى الأفراد والشركات إلى التحوّل نحو الاقتصاد الخفيّ كلّما تعرّضت الأنشطة الاقتصاديّة في الاقتصاد الرسميّ إلى فرض المزيد من الضرائب عليها من وقت لآخر(١٥).

التهرّب الضريبيّ ظاهرة عالميّة متفشّية في مختلف الدول وتتعدّد الوسائل التي عن طريقها تتمّ عمليّة التهرّب الضريبيّ والتحايل على إسقاط الضرائب بصورة كليّة أو جزئيّة، وذلك عبر التضليل وتشويه الحقائق، وتقديم معلومات خاطئة حول النشاط الذي يقوم به الملزم بالضريبة، فأحيانا يلجأ إلى تزوير الحقائق وتقديم مستندات مغلوطة للجهات الرسميّة والتظاهر بالخسارة، أو اخفاء الأرباح الحقيقيّة أو إخفاء بعض المصادر الماليّة، أو الادلاء بمصاريف ونفقات وهميّة للتقليل من تقدير الوعاء الخاضع للضريبة، أو اللجوء إلى أي وسيلة للتهرب من دفع الضريبة أو تخفيض مقدارها، كالتستّر باسم جمعيّات خيريّة أو تطوّعيّة تكون أنشطتها معفاة من الضرائب.

ومن الأسباب المؤدّية إلى انتشار ظاهرة التهرّب الضريبيّ، وجود بيئة تتوافر فيها الشروط الملائمة لها التي تساعد في نموها واتساعها، منها ضعف الوعي الضريبيّ بين أفراد المجتمع، كوجود بعض الاعتقادات الخاطئة عن الضريبة، مثل اعتبار أن الضريبة اقتطاع ماليّ دون مقابل، وليست مشروعة، لأنّها لا تستند إلى نصوص شرعيّة(١٦).

يترتب على التهرّب الضريبيّ آثار سلبيّة كبيرة بالاقتصاد الوطنيّ، كتخفيض الايرادات العامّة، وانخفاض مستوى الدخل الفرديّ، وتقليص حجم الاقتصاد الوطنيّ، وضعف قيمة العملة الوطنيّة عن طريق إخفاء أموال غير مصرح بها، والتي تكون سبباً في وجود ظاهرة التضخّم النقديّ، ما يجبرها على رفع معدّلات الضرائب لتعويض النقص الحاصل، وقد يخلق

(١٤) محمد عكروش، دراسة تحليلية لواقع التهرب والتهريب في سورية وأثره على التنمية٢٠٠٥،مجلة جامعة تشرين المجلد/ ٢/٢٧.

(١٥) محسن احمد الخضيري، غسيل الأموال، الناشر: مجموعة النيل العربية، الطبعة الأولى،٢٠٠١، ص ٧٩-٧١.

(١٦) محمد أحمد الصالح، جريمة غسل الأموال بين الشريعة الإسلاميّة والنظم الوضعية، الطبعة الأولى، الرياض ٢٠٠٦، ص٧.

انتشار التهرّب الضريبيّ إلى اضطرار الدولة لاقتراض الأموال من الخارج وتصبح مجبرة على تخفيض النفقات العموميّة ما يؤثّر على التنمية الاقتصاديّة، ويؤدّي إلى ضعف مستوى الادخارات العموميّة، ومحدوديّة قدرتها الاستثماريّة، ويترتب على ذلك أيضاً ديون تثقل كاهل الدولة، وتضعف موقعها الماليّ(١٧)

٤ – الفساد الإداريّ والماليّ: يعتبر الفساد الإداريّ والماليّ واستغلال النفوذ من أهم عوامل انتشار الاقتصاد الخفيّ وتفشيه، ومن أكثر الجرائم خطورة على المال العام والاقتصاد الوطنيّ، حيث إن قيام بعض الموظفين بإساءة استعمال السلطة الرسميّة لأجل تحقيق مكاسب شخصيّة ومنافع خاصّة توفر دوافع قويّة لنمو الاقتصاد الخفيّ وانتشاره. ويعتمد مرتكبو الفساد الإداريّ والماليّ طرقاً وأساليب مخالفة للقوانين والأنظمة الرسميّة، منها الحصول على الرشوة مقابل تقديم خدمة في الإدارة الرسميّة، أو عرض عقود للمشتريات والخدمات الحكوميّة، أو إفشاء معلومات عن تلك العقود، أو التغاضي عن الأنشطة السريّة والمخالفات القانونيّة، والاعتداء على الموارد والحقوق الماليّة، والثروات والأنشطة الاقتصاديّة التي تكون في حيازة الأفراد أو الحكومات، وسواء أكان هذا الاستغلال بدافع شخصيّ من الموظف أم نتيجة للضغوط التي يتعرّض لها من أشخاص نافذين(١٨).

العلاقة بين الفساد الماليّ والإداريّ وبين الاقتصاد الخفيّ ثابتة، وتختلف قوّة وضعفاً بحسب الوضع الاقتصاديّ للدولة، وتلعب الإغراءات الماليّة أو العينيّة المقدّمة، في توسيع أنشطته وازديادها، ويأخذ الفساد من الممارسين للاقتصاد الخفيّ موطئاً له، حيث تعتبر الرشوة أكثر مظاهر الفساد الإداريّ والماليّ، بالإضافة إلى المحسوبيّات، ونهب المال العام، واستخدام الموارد الحكوميّة خدمة للمنافع الخاصة، واستغلال النفوذ الوظيفيّ لتحقيق المصالح الذاتيّة. وينمو الفساد عادة عند التخلّف عن تطبيق الأنظمة والقوانين والتشريعات الصارمة، وتطبيق المساءلة والشفافيّة، وعدم القيام بالإجراءات الوقائيّة للحدّ من هذه الظاهرة، وتجريم كلّ صورها وأشكالها، كما أن عدم الجديّة في تطبيق الأنظمة العقابيّة بحزم أو تطبيقها بشكل انتقائيّ، يساعد في انتشار ظاهرة الفساد الماليّ، ويوفر لضعفاء النفوس المجال للعبث فيها وعدم تطبيقها مطلقاً ما يضرّ بمقدرات الدولة وأموالها.

توافر المساءلة وتعزيزها، وتفعيل إجراءات التحقيق للمتهمين في قضايا الفساد، والإعلان عن العقوبات وتنفيذها لمن تثبت إدانتهم، يؤدّي إلى الحدّ من انتشار الفساد الماليّ والإداريّ تلافياً للأضرار التي يلحقها بإدارات الدولة. فالفساد له عواقب جسيمة ومتعدّدة الجوانب، فهو يعيق العمليّة التنمويّة والنمو الاقتصاديّ، ويقوّض الاستقرار الاقتصاديّ، ويبدّد الموارد، ويضعف حوافز الاستثمار، ويهبط من جودة البنية الأساسيّة والخدمات العامة، ويتسبّب في تدني مستوى كفاءة الاقتصاد، كما يؤدّي الفساد إلى تهريب القائمين به أموالاً هائلة حصلوا عليها من خلال ممارساتهم الاداريّة الفاسدة إلى الخارج، خوفاً من المساءلة والمحاسبة(١٩).

(١٧) أحمد حلبية، التهرب الضريبي وانعكاساته على التنمية بالمغرب، رسالة دكتوراه في القانون العام، جامعة محمد الخامس، الرباط ٢٠٠٧، ص ١٢٤.

(١٨) احمد محمود عبد الله،، تقدير حجم الاقتصاد الخفي في الأراضي الفلسطينية، رسالة ماجستير، جامعة غزه ٢٠١٣، ص ١٩.

(١٩) حيان أحمد سلمان، مجلة الاقتصاد والنقل،عدد/٩ /تموز ٢١١٩، الاقتصاد الخفي ما زال خارج الخطة والتغطية ..ص ٦٥.

والفساد له انعكاسات سلبيّة على خزينة الدولة كونه يتسبّب بهدر المال العام، وانخفاض الإيرادات وزيادة النفقات العامة، والضعف النسبيّ للإنفاق على المشاريع الاستثماريّة، و التهرّب من دفع الرسوم والضرائب، ورفع تكاليف المشاريع نتيجة الرشوة والعمولات، وإضعاف نمو المؤسّسات الصغيرة والمتوسطة، وسوء توزيع الموارد الاقتصاديّة. كما يؤدّي سوء استخدام السلطة إلى خلق طبقة ثريّة تستحوذ على نسب عاليّة من الدخل القوميّ دون وجه حق، ما يؤدّي إلى سوء في نمط توزيع الدخل القوميّ بين فئات المجتمع.

كما يؤدّي الفساد إلى التشكيك في فعاليّة الأجهزة الحكوميّة، وتدهور القيم الاجتماعيّة والأخلاقيّة، وتشجيع العناصر غير المتورطة في الفساد إلى الميل تجاه هذه الظاهرة في ضوء ما يرونه من المكاسب التي يحقّقها الفاسدون دون رقابة ومحاسبة من أحد[٢٠].

٥ – تجارة الممنوعات والمحرّمات: تشكّل التجارة في الممنوعات أحد المكوّنات الكبرى للاقتصاد الخفيّ، بسبب تغلغلها في جميع مجالات الأنشطة الاقتصاديّة والماليّة، ورغم الحظر والقانونيّ عليها، إلّا أن الأموال المتولّدة من هذه الأنشطة تعتبر مصدراً رئيساً للدخل غير المشروع . وتتنوّع تجارة الممنوعات، وتأخذ أشكالاً متعدّدة، من أبرزها تجارة المخدارت التي تديرها شبكات ومنظّمات متخصّصة في الجرائم المنظّمة، فهي من الجرائم التي تتسم بقدر كبير من التنظيم والعنف والإرهاب.

تعتبر تجارة المخدرات من أخطر مكوّنات الأنشطة الممنوعة، حيث أصبحت في الفترة الأخيرة ظاهرة واسعة الانتشار والتأثير بين مختلف الأجيال وفي مختلف الأمكنة وبخاصّة عند التجمعات الشبابيّة في المدارس والجامعات. وتعدّت مسألة الاتجار بالمخدرات لغرض تحقيق الأرباح الماديّة، إلى الارتباط بالتنظيمات الإرهابيّة، حيث تشكّل تجارة المخدّرات وتهريبها مصدراً لتمويل عمليّاتها وتنفيذ أجنداتها.

ومن أبرز أنشطة الاقتصاد الخفيّ الناتجة عن تجارة الممنوعات، جريمة تهريب الأسلحة والمتفجرات والمتاجرة بها، حيث يعدّ ذلك من الوسائل الخطيرة التي تؤدّي إلى زعزعة الأمن والاستقرار، والتأثير على الاقتصاد الوطنيّ لمصلحة جهات خارجيّة، كما أن خطورتها تمسّ سلامة الأمن والسلم الدوليّين.

يتم الاتجار بالأسلحة والمتفجرات عن طريق تهريبها إمّا من الداخل إلى مكان آخر داخل نطاق الدولة، أو من الخارج عن طريق الدول المجاورة. وتعدّ عمليّة الاتجار بالأسلحة من عمل منظمات إجراميّة تتّسم بطابع التنظيم والتهديد، وبثّ الهلع والرعب في أوساط المجتمعات. ويرتكز عمل تجار الأسلحة والمتفجرات وأنشطتهم حول بؤر الصراع، حيث يزوّدون الأفرقاء المتحاربين بالسلاح، فيسهمون في زيادة القتل والتدمير، ونشر السلاح في أماكن عديدة من دول العالم[٢١]

ومن أشكال الاقتصاد الخفيّ التي يمارسها تجار المحرّمات والممنوعات، الغشّ التجاريّ بكافة صوره، فهو من أكبر الأنشطة المتفشّية في الأسواق العالميّة، ولا يمكن حصر أنواع الغشّ التجاريّ نظراً لوسائله المتعدّدة التي تطال المنتجات كافّة، وأحجامه المختلفة، ومن ذلك

(٢٠) عبد الحكيم الشرقاوي، التهرب الضريبي والاقتصاد الأسود، الناشر دار الجامعة الجديدة، الاسكندريّة، ٢٠٠٧، ص. ١٥٥.
(٢١) هاشم الشمري، الفساد الإداري والمالي وآثاره الاقتصاديّة واالجتماعية، الناشر: دار مان اليازوري العلمية، ٢٠١١، ص ١٩.

الغشّ في أجناس السلع أو أوصافها أو عناصرها أو في مقدارها أو تغييرها وتعديلها، أو التلاعب في تواريخ صلاحيتها، أو عرضها بأساليب خادعة مخالفة لمحتوياتها، وكذلك الغش في الأوراق التجاريّة كالشيكات والكمبيالات، أو في العلامات التجاريّة، وغير ذلك من صور الغش المتعلّقة بالمجال الصحيّ والغذائيّ والصناعيّ الذي يؤدّي إلى إنتاج وتسويق مواد مخالفة للقواعد المعتمدة في صناعتها.

والغش التجاريّ ظاهرة سلبيّة من كافة النواحي الاقتصاديّة والصحيّة والاجتماعيّة جميعها، ونتيجة لأساليبه المتعدّدة، تصبح المنتجات أقلّ كلفة وأدنى جودة، ولكنّها أعلى ربحيّة، ما ينتج عنه أضرار على صحة المستهلك، وعلى المنتج الكفؤ، وعلى التاجر المثاليّ، ومن ثم على الاقتصاد الوطنيّ وسمعة الصناعة الوطنيّة.

وتتضح مدى خطورة ظاهرة الاتجار بالممنوعات، من خلال الإحصاءات الدوليّة والأرقام التي توثقها الإحصاءات الرسميّة لاتساع مجالات المتاجرة بالممنوعات، سعياً وراء الكسب غير المشروع، وما ينتج عن تلك الأنشطة من آثار سلبيّة في المجالات الاجتماعيّة والصحيّة والاقتصاديّة(٢٢).

القسم الثاني: التأثيرات السلبيّة للاقتصاد الخفيّ وكيفيّة مكافحته

يحتلّ الاقتصاد الخفيّ اهتمام كبيراً من واضعي السياسات الاقتصاديّة الكليّة، سواء في الاقتصادات المحليّة أو على مستوى الاقتصاد العالميّ، وعلى رأسهم اقتصاديّي صندوق النقد والبنك الدوليّين، لكونه ظاهرة اقتصاديّة معقّدة ومتعدّدة الأبعاد والتأثير، ولما يلعبه من دور مهمّ في الحياة الاقتصاديّة للدولة، وما يشكّله من خطورة على الاقتصادات العالميّة دون استثناء. فما هي تأثيرات هذا الاقتصاد، وكيف يتم ضبطه والحدّ منه؟

أولا: التأثيرات السلبيّة للاقتصاد الخفيّ على الدولة:

للاقتصاد الخفيّ تأثيرات سلبيّة كبيرة ماليّة الدولة وخزينتها، إذ يحرمها من أموال طائلة كان من المفترض أن تجنيها لتوفير السيولة اللازمة لتنفيذ مشاريعها الاجتماعيّة والاقتصاديّة والماليّة وتأمين الخدمات الأساسيّة للمواطنين. ومن أبرز هذه التأثيرات:

أ – على الصعيدين الاقتصاديّ والماليّ:

١ – عدم الاستقرار النقديّ: يبرز تأثير الاقتصاد الخفيّ في المساهمة بعدم الاستقرار الاقتصاديّ، إذ يسهم في عرقلة تنفيذ السياسات الاقتصاديّة السويّة التي تسعى الدولة إلى تحقيقها، وذلك من خلال تشويه المؤشّرات الاقتصاديّة الخاصة بهذه السياسات، ما ينعكس سلباً على دقّة المعلومات والبيانات التي يعتمد عليها صنّاع القرار في رسم السياسات الكليّة المتعلّقة بالاستقرار الاقتصاديّ، الأمر الذي يتسبّب بارتفاع معدّلات التضخّم والبطالة وانخفاض نمو الناتج المحليّ الإجماليّ للدولة. كما يزيد نمو حجم الاقتصاد الخفيّ من مخاطر عدم استقرار الاقتصاد الوطنيّ، من خلال تزايد الدخول غير المشروعة التي تنتج عن تزايد أنشطة الاقتصاد الخفيّ كالتستّر التجاريّ، والفساد الإداريّ وتجارة المحرّمات والممنوعات، الأمر الذي يزيد من عمليّات غسل الأموال،

(٢٢) المرجع نفسه.

ويترتّب على ذلك ارتفاع معدّلات نمو عرض النقود الذي بدوره يساهم في خلق ضغوط تضخّميّة قد تؤدّي الى عدم استقرار الاقتصاد الوطنيّ[٢٣]

٢ – **انخفاض التحصيل الضريبيّ**: يسهم الاقتصاد الخفيّ في تدنّي مستويات التحصيل الضريبيّ، وهذا ما يعرقل سياسة الحكومة التنمويّة، كون مردود الضرائب والرسوم يعدّ من أبرز أدوات السياسة الماليّة التي تستخدمها الحكومات للسيطرة على سير الأنشطة الاقتصاديّة فيها. فهي تمثّل أحد أهم العوائد الماليّة للبلد، وانخفاض حصيلة الضريبة داخل الدولة، قد يؤدّي إلى اضطرابات في اقتصادها القوميّ مع عدم استقرار في الوضع الاقتصاديّ، إذ تضطر الدولة إلى رفع نسبة الرسوم والضرائب على الأنشطة الاقتصاديّة التي تتمّ في الاقتصاد الرسميّ من أجل مجاراة الإنفاق الحكوميّ وتغطية الانشطة الاقتصاديّة فيها ما يثقل كاهل المواطنين في الموسّسات والقطاعات كافّة الملتزمين بدفع الضرائب والرسوم. وانخفاض حجم الإيرادات الحكوميّة من الضرائب بسبب تهرّب ممارسي الاقتصاد الخفيّ من دفعها، يؤدّي إلى انخفاض الخدمات المقدّمة من الحكومة للمواطنين، وقد يتفاقم للحدّ الذي يمكن أن تقع الحكومة في مأزق عدم توّفر الأجور والرواتب لموظفي الدولة، والمعاشات التقاعديّة والخدمات العامّة والدعم الموجود لبعض السلع الأساسيّة، الأمر الذي يفاقم الأزمات الاقتصاديّة والماليّة داخل الدولة[٢٤].

٣ – **ازدياد معدّلات التضخّم**: يؤدّي الاقتصاد الخفيّ إلى حدوث آثار سلبيّة على معدّل التضخّم، وذلك لأن وجود الاقتصاد الخفيّ يعني أنّ معدّل التضخّم سيكون غير حقيقيّ، حيث ستميل الأسعار في الاقتصاد الخفيّ إلى التزايد بمعدّلات أقل عن تلك السائدة في الاقتصاد الرسميّ، فأحد جوانب الاستجابة للزيادة في الأسعار هو زيادة حجم النشاط في الاقتصاد الخفيّ، إذ أنه من المتوقع أن تكون أسعار السلع في الاقتصاد الخفيّ أقل من الأسعار في الاقتصاد الرسميّ بأعبائه الضريبيّة والإجرائيّة، وينعكس هذا الاختلاف في السعر بين الاقتصاد الرسميّ والخفيّ ويؤدّي إلى حدوث نوع من المبالغة في حجم التضخّم أو العكس. فيعجز الاقتصاد الرسميّ في تقديم نفس أنواع السلع والخدمات التي يقدّمها العاملون في الاقتصاد الخفيّ والذين يصبجون منافسين حقيقيّين للدولة[٢٥].

٤ – **تراجع النمو الاقتصاديّ**: للاقتصاد الخفيّ دور مؤثّر في إعاقة النمو الاقتصاديّ، من خلال عدد من الروابط السببية بين الاقتصاد الخفيّ والنمو الاقتصاديّ، ومن بين هذه الروابط التأثير السلبيّ والقويّ للاقتصاد الخفيّ على الاستثمار المباشر وغير المباشر، كما أن نمو الاقتصاد الخفيّ يؤدّي إلى خفض الإيرادات الضريبيّة والإدارية اللذين يعتبران المكوّن الرئيسيّ لإجماليّ إيرادات الحكومة، ما يساهم في خفض الإنفاق الحكوميّ، ما قد يترتب عليه انخفاض في مستوى الطلب الكليّ ويؤثّر سلبيّا على النمو. وقد أشارت بعض الدراسات إلى أن وجود الاقتصاد الخفيّ يشوّه

(٢٣) نسرين عثمان أحمد اسماعيل، دور اقتصاد الظل في الدخل الوالئي في السودان، رسالة دكتوراه، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، ٢٠١٦، ص ١٧.
(٢٤) أحمد محمود، مرجع سابق.
(٢٥) محمد المطيري، مرجع سابق.

مؤشّرات النمو الاقتصاديّ الفعليّ من خلال تقديم تقديرات أعلى أو أقل من المؤشّرات الفعليّة، لوجود علاقة سلبيّة بين الاقتصاد الخفيّ والنمو الاقتصاديّ، وأن حجم الاقتصاد الخفيّ بالنسبة إلى الناتج المحليّ الإجماليّ ذو أثر سلبيّ على معدّل النمو الاقتصاديّ بسبب الآثار التي يحدثها على المتغيرات الاقتصاديّة، كما أوضحت تلك الدراسات أن تقديرات معدّلات نمو الاقتصاد الخفيّ، تفوق معدّلات نمو الاقتصاد الرسميّ في الكثير من الدول، وأن البطالة المرتفعة والنمو البطيء للاقتصاد الرسميّ يؤدّيان إلى ارتفاع معدّلات التضخّم ونمو حجم الاقتصاد الخفيّ، من خلال زيادة طلب المستهلكين على السلع والخدمات التي يتم إنتاجها عبر الاقتصاد الخفيّ، ويمكن القول أن انخفاض معدّلات نمو الاقتصاد الرسميّ، وزيادة معدّلات البطالة، وارتفاع معدّلات التضخم، عوامل تؤدّي إلى تسارع في نمو حجم الاقتصاد الخفيّ، وهو ما يؤكد العلاقة العكسيّة بين أداء الاقتصاد الرسميّ والاقتصاد الخفيّ(٢٦)

ب – على الصعيد الاجتماعيّ والخدماتيّ:

١ – **ارتفاع معدلات البطالة**: الاقتصاد المتعثّر الذي يترافق مع غياب المشاريع الاستثماريّة ينتج عنه غياب فرص العمل وانتشار البطالة. ويعتبر معدل البطالة في الدولة من الأمور الحيويّة، حيث إن تقديره يقوم على أساس المسوحات التي تقوم على إجابات الأفراد الذين قد لا يفصحون عن حقيقة أعمالهم أو ما يتعلق بحالتهم الوظيفيّة ربما لارتباطهم بإحدى ظواهر الاقتصاد الخفيّ، فتبدو معدّلات البطالة المنشورة من قبل الأجهزة الإحصائيّة الرسميّة معدّلات مبالغ فيها وغير حقيقيّة، وذلك بسبب وجود الاقتصاد الخفيّ وحالة التهرّب الضريبيّ. ولمعالجة مشكلة البطالة المقنّعة هذه تلجأ الحكومات إلى رسم سياسات اقتصاديّة أو تنموية للتغلّب على معدلات البطالة المرتفعة، فتقوم بإخضاع العديد من أجهزتها العاملة تحت تصرف تلك الخطط للعلاج والشروع في تنفيذ سياسات اقتصاديّة توسعيّة في محاولة لتوفير فرص عمل بشكل مبالغ فيه، ما قد يؤدّي إلى إهدار الموارد الاقتصاديّة، وتحميل الموازنة أعباء إضافيّة لا حاجة لها. وفي بعض الحالات تقوم الدولة بتسديد رواتب للأشخاص الذين يعملون في الاقتصاد الخفيّ ويدّعون البطالة فيحصلون على الأموال بطريقة الاحتيال، ويقومون بتوظيف تلك الأموال داخل الدولة في مجالات الاقتصاد الخفيّ غير المشروعة، ما يؤدّي إلى زيادة الضغط على خزينة الدولة العامة، وتوجيه تلك الأموال إلى غير مصارفها الفعالة والحقيقيّة التي كان ينبغي أن توجه إليها(٢٧).

٢ – **انخفاض الخدمات في المرافق العامة**: للاقتصاد الخفيّ تأثيرات كارثيّة على الخدمات والمرافق العامّة للدولة، إذ يشكّل ضغطاً في حجم الإنفاق العام، ومن ثم زيادة عجز الموازنة العامّة، حيث يتساوى الاقتصاد الخفيّ مع القطاع الرسميّ في الاستفادة من كافّة الخدمات العامّة والمنافع التي تقدمها الدولة، ويترتّب على المشاركة في الأعمال والأنشطة الخفيّة زيادة في الدخول والثروات غير

(٢٦) هشام مصطفى الجمل، الفساد الاقتصادي وأثره على التنمية في الدول النامية، بحث منشور في مجلة كلية الشريعة والقانون، العدد٢٠طنطا جامعة الأزهر، عام ٢٠٠٥، ص ٥٤٥.

(٢٧) هشام مصطفى الجمل، مرجع سابق

الخاضعة للضريبة، ودون أن يساهم العاملون في تلك الأنشطة الخفيّة في تحمّل الأعباء العامة، أو الإسهام في دفع الضرائب التي تستخدمها الحكومة في الإنفاق وتمويل مشاريع تنمويّة، ما يؤدّي إلى زيادة العبء الضريبيّ على العاملين في القطاع النظاميّ، ويؤدّي مجدّداً الى زيادة التهرّب الضريبيّ. إزدياد حجم الاقتصاد الخفيّ يؤدّي إلى انخفاض إيرادات الحكومة إلى مستوى أقل. لذلك تلجأ الحكومات لمعالجة الخلل الحاصل في وارداتها الضريبيّة إلى فرض رسوم وضرائب جديدة على أرباب القطاع الرسميّ للتقليل من عجز الموازنة، الأمر الذي قد يدفع بالأفراد والشركات العاملين في القطاع الرسميّ والأنشطة المشروعة المسجّلة بطريقة نظاميّة الى الانتقال والعمل في ظلّ الاقتصاد الخفيّ[٢٨].

ثانياً: سبل مكافحة الاقتصاد الخفيّ

تشير الدراسة إلى أن ارتفاع مستويات أنشطة الاقتصاد غير الرسميّ بوجه عام يعني ضعف نواتج عمليّة التنمية. إذ تعاني البلدان التي لديها اقتصادات غير رسميّة كبيرة من انخفاض نصيب الفرد من الدخل وارتفاع مستويات الفقر، وزيادة التفاوت في الدخل، وتأخّر الأسواق الماليّة، وضعف الاستثمارات، وهي بلدان أبعد ما تكون عن تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ولمكافحة الاقتصاد الخفيّ، تعمل الحكومات على تعزيز الشفافيّة وتحسين مناخ الأعمال، وتطبيق قوانين وسياسات ضريبيّة قويّة، بالإضافة إلى تعزيز التوعية وتوفير فرص اقتصاديّة للأفراد في القطاع الرسميّ[٢٩]. وهناك عدّة سبل يمكن اتخاذها لمواجهة الاقتصاد الخفيّ في الدول النامية:

تحسين بيئة الأعمال: يجب توفير بيئة ملائمة ومشجعة للأعمال التجاريّة والاستثمار، من خلال تبسيط الإجراءات الإداريّة والتشريعات، وتقليل التدخّل الحكوميّ الزائد والفساد.

تعزيز المشاريع الصغيرة والمتوسطة: يجب توفير دعم وتمويل للشركات الصغيرة والمتوسطة، فهذه الشركات تعتبر جزءًا هامًا في الحد من الاقتصاد الخفيّ، وتعزيز قدرة الأفراد على العمل في القطاع الرسميّ.

زيادة الوعي والتثقيف الضريبيّ: يجب توعية المواطنين حول أهميّة الضرائب ودورها في تمويل الخدمات العامّة وتنمية البلد، وتوفير برامج تثقيفيّة للمساعدة في فهم والامتثال للقوانين الضريبيّة.

تعزيزالتكنولوجيا والابتكار: يمكن استخدام التكنولوجيا لتحسين مراقبة الأعمال والتدقيق الضريبيّ، وتشجيع التطور التكنولوجيّ في القطاعات ذات الصلة.

تعزيز الشفافيّة ومكافحة الفساد: يجب تعزيز الشفافيّة في جميع المستويات، وإجراء تحقيقات صارمة في حالات الفساد، وتنفيذ عقوبات رادعة للمخالفين،

التعاون الدولي: يجب تعزيز التعاون بين الدول في مكافحة الاقتصاد الخفيّ، من خلال تبادل المعلومات والخبرات والتعاون في مكافحة غسل الأموال وتهريبها[٣٠].

(٢٨) خالد عليمات،، الفساد وانعكاساته على التنمية الاقتصاديّة، الناشر: دار الخليج، عمان، الطبعة الأولى، ٢٠٢٠، ص ١٢٩.
(٢٩) المرجع نفسه.
(٣٠) انتصار رزوقي وهيب، الغش الصناعي، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصاديّة، العدد)٢٠١٥، ص ١٢٣.

ثالثاً: نماذج عن بعض القوانين اللبنانيّة التي تكافح الاقتصاد الخفيّ:

وعت الحكومات اللبنانيّة المتعاقبة أهميّة مكافحة ظواهر الاقتصاد الخفيّ، لما لها من تأثير سلبيّ على خزينة الدولة، فعملت على إقرار قوانين من المجلس النيابيّ لمكافحة هذه الظواهر وأرفقتها بمراسيم تنفيذيّة تختص بكلّ وزارة وقطاع، ولكنّ الأوضاع الأمنيّة التي يشهدها لبنان منذ العام ١٩٧٥، ساهمت في تعذر تطبيق هذه القوانين بشكل صارم، ما ساهم في بروز ظواهر الاقتصاد الخفيّ في أكثر من قطاع. ومن أبرز القوانين التي أقرّها المجلس النيابيّ بهذا الخصوص:

١ – **القانون رقم ٢٠٠١/٣١٨ المتعلّق بمكافحة تبييض** الأموال :الذي يُبقي القطاع المصرفيّ اللبنانيّ في منأى عن عمليّات التبييض فيما يحافظ، من جهة أخرى، على السرّية المصرفيّة للأموال المودعة لدى المصارف في لبنان. وقد أدّى هذا القانون الى شطب اسم لبنان عن لائحة الدول غير المتعاونة مع مجموعة العمل الماليّ الدولية "غافي". أما القانون رقم ٢٠٠٨/٣٢، فقد وسَّع صلاحيّة " هيئة التحقيق الخاصة " المنشأة بموجب القانون رقم ٢٠٠١/٣١٨ المذكور أعلاه لجهة حصر صلاحيّة تجميد ورفع السرّية المصرفيّة عن الحسابات المصرفيّة بهذه الهيئة، وذلك تطبيقاً لإتفاقات وقوانين مكافحة الفساد. استبدل القانون ٢٠٠١/٣١٨ بالقانون رقم ٢٠١٥/٤٤.

٢ – قانون رقم ٤٤ تاريخ ٢٠١٥/١١/٢٤ :مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب. جاء هذا القانون ليحل محل القانون رقم ٣١٨ /٢٠٠١، حيث وسّع مفهوم الاموال غير المشروعة الى العديد من الانشطة وفصّلها، بالاضافة الى التشدّد في اجراءات المكافحة لكن دائماً مع مراعاة السرّية المصرفيّة للأموال المودعة لدى المصارف في لبنان.

٣ – **قانون رقم ٧٧ تاريخ ٢٠١٦/١٠/٢٧** :تعديل المادة ٣١٦ مكرّر من قانون العقوبات المتعلّقة بتمويل أو المساهمة بتمويل الإرهاب أو الأعمال الإرهابيّة، بشكل مباشر او غير مباشر. وتوسيع مفهوم تمويل الإرهاب أو الأعمال الإرهابيّة ليشمل ايضاً الاعمال المرتبطة بها كالتجنيد، التخطيط، التسهيل، الخ.

٤ – **القانون رقم ١٨٩ تاريخ ٢٠٢٠/١٠/١٦** (التصريح عن الذمة الماليّة والمصالح ومعاقبة الإثراء غير المشروع)

٥ – ٥– **قانون رقم ٢٠١١/١٦٤** المتعلّق بالاتجار بالأشخاص، أقرّه المجلس النيابيّ اللبنانيّ في ٢٠١١/٨/٢٤ ونُشر في ٢٠١١/٩/١ في الجريدة الرسميّة. أضيف هذا القانون كفصل جديد إلى الباب الثامن من الكتاب الثاني من قانون العقوبات.

٦ – ٦– **قانون** رقم٦٧٣ **خاص بالمخدرات** صادر في ١٦ آذار ١٩٩٨. يتعلّق بالمخدرات والمؤثرات العقليّة والسلائف. معدل بموجب: القانون رقم ٧٧ تاريخ ٠٣/٠٤/ ١٩٩٩. والقانون رقم ١٩٣ تاريخ ٢٤/٠٥/ ١٩٩٨يتعلّق بالمخدرات والمؤثرّات العقليّة والسلائف اعتمد قانون المخدرات الصادر في ١٩٩٨ مقاربة مميزة للتعاطي مع المدمن على المواد المخدرة، مفادها تكريس مبدأ العلاج كبديل عن الملاحقة.وال

٧ – **قانون مكافحة الفساد** رقم ١٧٥ تاريخ : ٠٨/٠٥/٢٠٢٠م

٨ – **اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد** ٢٠٠٣/١٠/٣١ والتي أنضمّ اليها لبنان بالقانون رقم ٢٠٠٨/٣٣

٩ – **قانون حق الوصول الى المعلومات** ٢٠١٧/٢٨ الذي افرد الفصل الخامس فيه لصلاحيات الهيئة الوطنيّة لمكافحة الفساد.

١٠ – **قانون حماية كاشفي الفساد** ٨٩/ ٢٠١٨ الذي اعطى صلاحيات جديدة للهيئة

الوطنيّة لمكافحة الفساد.

١١ – قانون دعم الشفافيّة في قطاع البترول ٢٠١٨/٨٤. افرد الباب الخامس فيه لدور الهيئة.

١٢ – انشاء الاكاديميّة الدوليّة لمكافحة الفساد IACA بموجب قانون رقم ٢٧ تاريخ: ٢٠١٥/١١/٢٤

١٣ – قانون توسيع صلاحيّات "هيئة التحقيق الخاصة" المتعلق بمكافحة الفساد ٢٠٠٨/٣٢.

موجب: القانون رقم ٧٧ تقانون رلاريخ ١٩٩٩/٠٤/٠٣. والقان

الخاتمة

يستنتج مما تقدّم بأن اقتصاد الظلّ أو الاقتصاد الخفيّ هو عبارة عن مجموعة الأنشطة الاقتصاديّة غير المعلنة، التي يقوم بها أفراد أو جماعات لها قدرة تنافسيّة، عبر مؤسسات صغيرة الحجم، تقدّم سلعاً وخدمات ولا تدخل في الحسابات القوميّة للدولة، سواء كانت تلك الأنشطة الاقتصاديّة مشروعة كالمهن الحرفيّة، أو غير مشروعة كتجارة المخدرات وغيرها، وجميعها أنشطة تتولّد عنها دخول أموال حقيقيّة أو ضمنيّة لا تخضع لرقابة السلطات الاقتصاديّة. وتتنوّع أشكال هذا الاقتصاد لكنّها تدور جميعها في فلك الأعمال غير المشروعة و التهرّب الضريبيّ. وهو ويعتمد على السريّة وبعيدًا عن أعين الرقابة. يتهرّب ممارسو الاقتصاد الخفي من الاستحقاقات المترتّبة عليهم تجاه الدولة سواء كانت ضرائب أم رسومًا أم بيانات، ويستفيدون من أغلب الخدمات المقدّمة من قبل الدولة وفي مختلف القطاعات وبكلّ أشكالها. وهذا وتتراوح أنشطة الاقتصاد الخفيّ من التهرّب الضريبيّ مروراً بالفساد الإداريّ وصولًا إلى الجرائم المنظّمة المتعلّقة بالمخدرات وتجارة السلاح وغسيل الأموال. لذلك يطلق عليه الاقتصاد الأسود أو "اقتصاد الجريمة"، أما إذا كان التعامل به ممنوعًا واستخدام السلعة مسموحًا، مثل السوق السوداء لبعض السلع، وإنتاج بعض السلع في معامل غير مرخّصة، و"دروس خصوصية"، فيسمى اقتصاد غير رسميّ. ومن أسباب انتشار اقتصاد الظلّ، تراجع دور الدولة في أيام الحروب والأزمات الأمنيّة ما يجعل من مساحتها مرتعاً لقيام مختلف النشاطات غير المشروعة، ويصبح الاقتصاد الوطنيّ غير قادر على خلق فرص عمل للقادمين إلى سوق العمل، إضافة إلى ندرة السلع وانتشار السوق السوداء مع انخفاض قيمة الدخل الحقيقيّ.

لذلك تترتب على الدولة مسؤوليّات كبرى في مكافحة الاقتصاد الخفي، تبدأ:

أوّلا: فرض إلزاميّة تطبيق الأنظمة والقوانين المتعلقة بهذه الظواهر بشكل حازم وتقديم المرتكبين إلى العدالة.

ثانياً: من خلال تحديث المناهج التعليميّة والجامعيّة بحيث تراعي التناسق بين مخرجات أنظمة التعليم والتدريب وبين متطلّبات واحتياجات سوق العمل. وتشجيع الانضمام الى القطاع غير الرسميّ من خلال إعطاء مزايا تمويليّة واعفاءات ضريبية، لكل من يسعى للعمل بشكل شرعيّ.

ثالثا: البحث عن علاج يناسب طبيعة الأسباب التي تقف وراء الظاهرة والتي تنصب أساساً على تخفيض الحوافز نحو الانضمام إلى هذا الاقتصاد وزيادة درجة جاذبيّة الاقتصاد الرسميّ بالشكل الذي يجعل حجم الاقتصاد الخفيّ هامشيّاً وذلك في إطار التكاليف والعوائد المرتبطة بوجود هذا الاقتصاد وتلك المرتبطة بالقضاء عليه بحيث نصل إلى ما يمكن أن نطلق علية الحجم الأمثل للاقتصاد الخفي الذي يسمح له بأن يتعايش مع الاقتصاد الرسميّ وبالشكل الذي يقلّل من الآثار السلبية للاقتصاد الخفيّ إلى أدنى مستوى ممكن.

رابعاً: ضرورة تكييف التدابير بما يلائم ظروف كلّ بلد في ضوء التفاوت الكبير في مسبباته؛

خامساً تحسين نظم الحوكمة ومناخ الأعمال حتى يمكن للاقتصاد الرسميّ الازدهار؛

سادساً: تبسيط اللوائح الضريبيّة لخفض تكلفة التشغيل في الاقتصاد الرسميّ وزيادة تكلفة التشغيل في الاقتصاد غير الرسمي.

ولكن التساؤل الذي يطرح في هذا المجال يكمن في معضلة انخراط بعض الحكومات في أنشطة الاقتصاد الخفيّ، فكيف يمكن علاج هذه الظاهرة في هذه الحال؟.